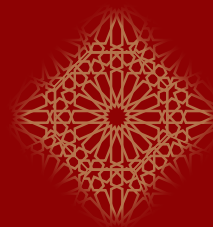


البناء القانوني

- 13 الشؤون القانونية
- 16 الدراسات القانونية والتوثيق
- 19 المنازعات غير الوقفية



الشؤون القانونية

تميزت سنة 2022 باستصدار الوزارة لنصوص قانونية، ودراسة مشاريع ومقترحات قوانين، كما واصلت العمل على تنزيل المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والاستمرار في بذل الجهود لإخراج مشروع حوسبة النظم القانونية إلى حيز الوجود، وإعداد مشاريع ترجمة نصوص قانونية إلى اللغة الفرنسية، إضافة إلى تتبع المنازعات.

التشريع

تتمثل أهم منجزات الوزارة في المجال التشريعي في الآتي:

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

في إطار السعي لاستكمال تنزيل المخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، شرعت الوزارة في تفعيل الإجراء المتعلق بتكوين الأطر القانونية للوزارة في اللغة الأمازيغية، وتوظيف أطر قانونية ملمة بالأمازيغية وتعميق معرفتهم بها.

وقد تم في هذا الصدد عقد اجتماع مع إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتحديد كفاءات تنزيل الإجراء المذكور، انتهى إلى ضرورة إبرام اتفاقية، تحدد فيها أوجه ومجالات التعاون بين الطرفين، وإعداد مخطط عمل تنفيذي لها.

النظام الداخلي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تمت بموجب الظهير الشريف رقم 1.22.19 الصادر في 24 من رجب 1443هـ (26 فبراير 2022) المصادقة على النظام الداخلي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وقد روعيت في إعداد أحكام هذا النظام المرونة في التسيير واتخاذ القرارات. كما مكنت المصادقة عليه من شروع المؤسسة في إنجاز المهام الموكولة إليها المتمثلة، أساساً، في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية لموظفي وأعوان قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الجهوية واللامركز الإداري

واصلت الوزارة اعتماد سياسة اللامركز في مجال تدبير الميزانية، حيث تم تخويل المندوبين الجهويين للشؤون الإسلامية صلاحية تحصيل المداخيل بموجب القرار رقم 1416.22 الصادر في 9 شوال 1443 (10 ماي 2022) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم.

وسيمكن هذا القرار المندوبين الجهويين من إصدار بيانات الدفع والأوامر بالتحصيل المرتبطة، أساساً، بالصفقات وبالمدفوعات الزائدة المتعلقة بالنفقات المنفذة في إطار الاعتمادات المفوضة.

اعتماد البرمجة المتعددة السنوات في الميزانية

في إطار تطوير التدبير المالي للأوقاف العامة وتحديثه، وبمناسبة تعديل مدونة الأوقاف، اعتمدت سنة 2022 البرمجة المتعددة السنوات في إعداد ميزانية الأوقاف العامة.

وقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 7069 بتاريخ 28 فبراير 2022 قرار يحدد كفاءات إعداد البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات على الأقل الخاصة بميزانية الأوقاف العامة.

ويوجب هذا القرار أن تكون البرمجة مطابقة لمضمون استراتيجية تنمية الوقف، ومتضمنة لبرامج ومشاريع هذه الاستراتيجية، ومقرونة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

تفعيل النظام القانوني للشراكة مع الأوقاف العامة

في إطار تحديث تدبير الوقف العام وتنميته وتحسين مردوديته، خولت مدونة الأوقاف لإدارة الأوقاف إبرام عقود واتفاقيات للشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص من أجل إنجاز مشاريع استثمارية أو مشاريع اجتماعية مدرة للدخل.

وقد تم بموجب المقرر عدد 3455.19 الصادر في 29 من رجب 1443هـ (3 مارس 2022) تحديد إجراءات وطرق إبرام عقود واتفاقيات الشراكة وشروط اللجوء إليها.

تفعيل مقررين يتعلقان بتعيينات بدار الحديث الحسنية ومعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

■ المقرر رقم 2063.22 الصادر في 26 من ذي الحجة 1443هـ (26 يوليو 2022) بتعيين أساتذة باللجنة العلمية الدائمة لمؤسسة دار الحديث الحسنية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7133 بتاريخ 10 أكتوبر 2022؛

■ المقرر رقم 2511.22 الصادر في 22 من صفر 1444هـ (19 سبتمبر 2022) بتعيين أعضاء اللجنة العلمية لمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، نشر بالجريدة الرسمية عدد 7141 بتاريخ 7 نونبر 2022.

وقد أعد هذان المقرران تفعيلًا لمقتضيات وردت بالمادة 3 من القرار رقم 2251.06 بتحديد تكوين اللجنة العلمية الدائمة لمؤسسة دار الحديث الحسنية وكيفية تعيين أعضائها وقواعد سيرها، والقرار رقم 2849.13 بتحديد تكوين اللجنة العلمية لمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية وكيفية تعيين أعضائها وقواعد سيرها.

استصدار قرار مشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الاقتصاد والمالية بخصوص أطر وكفاءات المجالس العلمية

تضطلع المجالس العلمية المحلية بعدة مهام من ضمنها التوجيه الديني وتنظيم ندوات علمية والإشراف على مسابقات حفظ القرآن الكريم وتجويده. وتستعين في قيامها بهذه المهام بمجموعة من الأطر والكفاءات العلمية.

ولتثمين مجهودات الأطر والكفاءات العلمية بالمجالس العلمية المحلية ولتحفيزها على مزيد من البذل والعطاء، تم استصدار قرار مشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزيرة الاقتصاد والمالية، يرفع من المكافآت المخصصة للأطر المذكورة، ومن المكافآت المخصصة للفائزين في مسابقات حفظ القرآن الكريم وتجويده.

إبداء الرأي في مشاريع ومقترحات نصوص قانونية

قامت الوزارة بدراسة وإبداء الرأي في مشاريع ومقترحات نصوص قانونية واتفاقيات دولية، أحيلت عليها من الأمانة العامة للحكومة ومن بعض القطاعات الوزارية.

وقد بلغ عدد هذه النصوص 396 نصا، منها 28 مشروع قانون و154 مشروع مرسوم و26 اتفاقية دولية، ثنائية ومتعددة الأطراف، و188 مقترح قانون.

تطور النشاط التشريعي من سنة 2003 إلى سنة 2022

السنة	ظهير شريف	قانون	مرسوم	قرار مشترك	قرار	مقرر	المجموع
2003	01	-	-	01	01	-	03
2004	01	-	01	-	01	-	03
2005	03	-	05	-	08	-	16
2006	02	-	05	-	20	-	27
2007	02	01	03	03	03	-	12
2008	04	-	04	07	05	-	20
2009	03	-	01	-	03	-	07
2010	04	-	01	01	09	-	15
2011	-	-	03	02	10	02	17
2012	05	-	03	-	15	-	23
2013	01	-	06	01	22	02	32
2014	06	-	01	06	20	05	38
2015	04	-	01	01	10	05	21
2016	06	-	01	01	16	06	30
2017	-	-	06	01	13	02	22
2018	-	-	01	04	10	02	17
2019	02	-	-	01	12	03	18
2020	-	-	01	-	13	03	17
2021	-	-	-	-	08	01	09
2022	01	-	-	01	08	03	13
المجموع العام	45	01	43	30	207	34	360

الدراسات القانونية والتوثيق

الملفات القانونية والحقوقية

الملفات القانونية

أنجزت الوزارة 30 دراسة واستشارة قانونية، بزيادة نسبتها 25 % مقارنة بسنة 2021، اشتملت على حلول لإشكالات قانونية اعترضت الوحدات الإدارية المركزية والخارجية للوزارة أثناء معالجتها وتدبيرها للملفات الموكولة إليها، بعضها مرتبط بنصوص قانونية خاصة بالقطاع منها مدونة الأوقاف ونصوصها التطبيقية، والظهير الشريف رقم 1.14.121 في شأن مراقبة حالة بنايات المساجد، والظهير الشريف رقم 1.14.104 المتعلق بتنظيم مهام القيمين الدينيين وتحديد وضعياتهم، والبعض الآخر مرتبط بنصوص قانونية أخرى منها مدونة التجارة ومدونة الشغل والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ومجموعة القانون الجنائي وقانون الصفقات العمومية وقانون تأسيس الجمعيات والقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

كما تعاونت الوزارة إيجابيا مع مختلف أطوار الدورة الثانية الخاصة بتقييم بلادنا من قبل نظراء المنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية، من خلال:

- المشاركة في اجتماعات تحضيرية للزيارة الميدانية لفريق النظراء خلال الفترة الممتدة ما بين 5 و 8 أبريل 2022؛
- لقاء بتاريخ 6 أبريل من السنة، بالفريق وتقديم عرض حول «النظام القانوني للأملاك الوقفية» بحضوره، تلتته توضيحات اقتضتها ما طرحه من استفسارات؛
- تمكين وزارة الاقتصاد والمالية من عناصر الجواب المتعلق بمشروع تقرير الجولة الثانية من تقييم المغرب من قبل النظراء؛
- حضور اجتماع تحضيرى بمقر المديرية العامة للضرائب بتاريخ 05 أكتوبر من السنة، خصص لبسط الطريقة المناسبة والمثلى لإنجاح التفاعل الإيجابي مع النظراء؛
- المشاركة في الحوار التفاعلي مع النظراء، الذي نظم عن بعد بتاريخ 11 أكتوبر من السنة.

الملفات الحقوقية

● مواصلة تعزيز حقوق الإنسان

- إعمال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كما صادقت عليها بلادنا، بالمساهمة في إعداد التقارير الدورية المتعلقة بها، منها:
- التقرير الوطني الدوري الثاني المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

■ التقرير الدوري الخامس والسادس الخاص بإعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

■ التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛

■ التقريران السنويان المتعلقان بوضعية حقوق الإنسان والحرية الدينية في العالم برسم السنة، اللذان تعدهما وزارة الخارجية الأمريكية والإجابة على الأسئلة التي وردت في استبيان سفارة الولايات المتحدة الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان والحرية الدينية ببلادنا.

■ المشاركة في أشغال عشرين اجتماعا نظمت من طرف اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف واللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، واللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة، ولجنة قيادة مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة؛

■ المساهمة في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم سياسات عمومية وبرامج وخطط لها طبيعة حقوقية، تتمثل في الآتي:

■ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة للفترة 2017-2022؛

■ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2015-2020؛

■ مشروع البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2022-2025؛

■ مشروع الخطة الحكومية الثالثة للمساواة إكرام 3؛

■ خطة العمل الخاصة بتنفيذ البرنامج العالمي للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

■ خطة العمل الخاصة بإعمال المرحلة الرابعة للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أفق 2024؛

■ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان 2020-2024.

■ المشاركة في 45 لقاء وحملة وندوة وطنية متصلة بحقوق الإنسان نظمتها قطاعات حكومية، هي وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة العدل ومؤسسات وطنية - المجلس الوطني لحقوق الإنسان - تمحورت حول مواضيع تهم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، ومحاربة العنف ضد المرأة، والمساواة والعدل في الأسرة المغربية، وزواج القاصر، وهوية الطفل وغيرها؛

■ استقبال الوزارة لمكتب الدراسات «مزار»، الذي واكب وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للإعاقة (الفترة 2017-2021) خصص لمناقشة الجوانب المرتبطة بحصيلة إنجاز الوزارة لتدابيرها الواردة في مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة (الفترة 2021-2022) وكذا التوجهات الاستراتيجية المزمع اعتمادها في مخطط العمل الوطني للإعاقة للفترة 2022 - 2026.

مواصلة إعداد مشروع حوسبة النظم القانونية

باشرت اللجنة القطاعية المكلفة بالإشراف على مشروع حوسبة النظم القانونية المتعلقة بالوزارة، اجتماعاتها، وخصصت لاقتراح الاعتماد المالي الذي يتطلبه إبرام صفقة دراسة هذا المشروع، فأنتهت أشغالها إلى صعوبة تحديد هذا الاعتماد وبالتالي كان اقتراحها ما يلي:

- إبرام سند الطلب للدراسات والاستشارة والتكوين مع إحدى المقاولات المتخصصة في المجال، بقصد تقدير الاعتماد لإنجاز الصفقة وتحديد مضمون دفتر الشروط الخاصة المتعلقة بها؛
- تخصيص مبلغ 180.000 درهم لإبرام سند الطلب المذكور؛
- إدراج المشروع بالبوابة الإلكترونية التي خصصتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لهذا الغرض.

توثيق المعطيات القانونية

في إطار السعي لتوفير المعطيات القانونية لمصالح الوزارة، تم إنجاز ما يلي:

- إعداد دليل محين لمراجع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية باللغتين العربية والفرنسية الصادرة خلال الفترة الممتدة من يونيو 2003 إلى غاية شتنبر 2022؛



- اقتناء 1000 نسخة من المطبوع المتضمن لنص المقرر رقم 3455.19 المتعلق بإجراءات إبرام إدارة الأوقاف باسم الأوقاف العامة لعقود واتفاقيات الشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص باللغتين العربية والفرنسية، وقد تم توزيع 349 نسخة على مصالح الوزارة المركزية والخارجية والمؤسسات الموضوعة تحت وصايتها؛
- رقعن 04 نصوص أدرجت في بنك المعطيات القانونية والشرعية، الموجود على الشبكة الداخلية للوزارة Intranet.



إعداد مشاريع ترجمة للنصوص القانونية المتعلقة بالقطاع إلى اللغة الفرنسية ونشرها

بلغ عدد مشاريع الترجمة إلى اللغة الفرنسية المعروضة على مسطرة النشر 22 نصا، يهتم الأوقاف والتعليم العتيق ومؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الوزارة، ومتحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب.

كما تميزت هذه السنة بصدور الترجمة الرسمية للمقرر رقم 3455.19 صادر في 29 من رجب 1443 (3 مارس 2022) في شأن تحديد إجراءات إبرام إدارة الأوقاف باسم الأوقاف العامة لعقود واتفاقيات الشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص.

وهكذا، بلغت نسبة ترجمة النصوص القانونية المتعلقة بالوزارة إلى حدود هذه السنة 83 %، أي ما يعادل 153 نصا قانونيا من أصل 186.

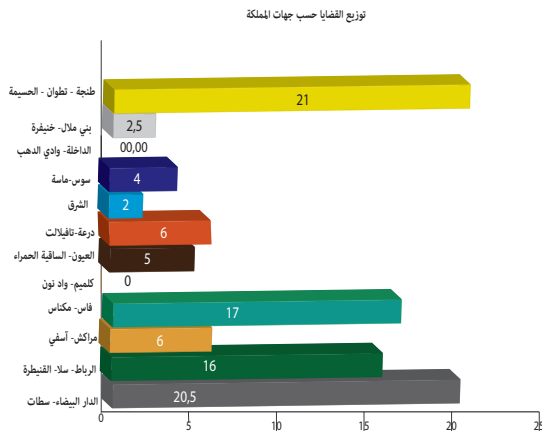
المنازعات غير الوقفية

تميزت هذه السنة بتطوير الوزارة لأداء المصالح المكلفة بالمنازعات، وبالتوظيف الجيد للأدوات القانونية في الدفاع عن مصالح الدولة والأوقاف العامة، وباعتماد الحكامة القانونية في التدبير، الشئ الذي أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية.

توزيع قضايا المنازعات

توزعت قضايا المنازعات التي عرضت على القضاء هذه السنة حسب طبيعة الدعاوى حيث بلغت القضايا المدنية والعقارية نسبة 67 %، أما القضايا الإدارية فقد بلغت نسبة 33 %.

بلغت نسبة الدعاوى التي عرضت على القضاء بجهات طنجة - تطوان - الحسيمة 21 %، والدار البيضاء - سطات 20.5 %، وفاس - مكناس نسبة 17 %، وبجهة الرباط - سلا - القنيطرة نسبة 16 %. ويرجع ارتفاع عدد القضايا بهذه الجهات إلى تمركز الأنشطة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية بها.



تحسين ورفع مستوى الدفاع

عملت الوزارة خلال سنة 2022 على تحسين مستوى الدفاع عن مصالح الدولة والأوقاف العامة، وقامت بإجراءات وتدابير مكنتها من إنجاز مجموعة من الأعمال من أهمها:

- جمع الوثائق والبيانات المعززة لموقف الوزارة، وضبط المعطيات والإجراءات المتعلقة بالقضايا التي كانت معروضة أمام القضاء؛
- بناء قاعدة معطيات لقضايا المنازعات الوقفية وغير الوقفية؛
- تنصيب محامين أكفاء متخصصين في نوع القضايا التي كانت معروضة على القضاء؛
- تتبع القضايا التي كانت معروضة أمام القضاء عن كثب وبشكل مستمر ودائم.

وقد نتج عن هذه الجهود صدور أحكام قضائية لصالح الدولة والأوقاف العامة بنسبة 89 %، يرقى بعضها إلى مرتبة الاجتهاد القضائي بنصها على أن:

- العلاقة الرابطة بين مؤطري برنامج محو الأمية بالمساجد والوزارة لا تُعتبر علاقة عمل، لافتقارها لعناصر عقد الشغل كما هي محددة قانونا، ولا تُخول لصاحبها صفة موظف أو عون من أعوان الدولة؛
- إفلاس مُورد الشركة لا يرقى إلى درجة القوة القاهرة التي يستحيل معها تنفيذ التزاماتها العقدية، لعدم إثبات الشركة أنها بذلت العناية اللازمة لتنفيذها من خلال البحث عن موردين آخرين؛
- اعتبار قضاء الموضوع قرار الفسخ مشروعا دون ترتيب الآثار القانونية من حجز مبلغ الضمان النهائي والاقتطاع الضامن، يجعل قرار المحكمة مخالفا للقانون ويستوجب بالتالي نقضه لهذا السبب.

